جميعا على عتبات مرحلة جديدة ، تفرض علينا جميعا ، ان نعيد ترتيب اوضاعنا السياسية لمواجهة ومعالجة تحدياتها .

ويمكن تحديد هذه التحديات من خلال رسم صورة لملامح المرحلة الجديدة التي ساهمت هذه الحرب في ابرازها وطرحها دونما أي رتوش ، وهذه هي أهمها :

اولا : ان الصراع العربي — الاسرائيلي وفق المواصفات التي اتسم بها منذ عام ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٧٣ ، واصل الى جدار مسدود لا يمكن تجاوزه ، الا اذا توفرت له مواصفات جديدة من أهمها قدرة اي من طرفي الصراع على متابعته بمعزل عن المعسكرين الجبارين وتحدي الاستراتيجية الكونية لاي منهما . اي بعبارة اخرى ، كاللجوء — بالنسبة للجانب العربي — الى ما يسمى بحرب التحرير الشعبية .

ثانيا : ان الصراع العربي — الاسرائيلي ، قد وصل في ذروته خلال حرب اكتوبر (تشرين الاول) الى حدود دائرة الصراع الدولي ومسها بشرار نيرانه مما دفع بالقوتين الاعظم — كما يطلق عليهما هذه الايام — الى استنفار أسلحتهما الستراتيجية والوقوف على شفير المجابهة النووية .

ان مثل هذا الموقف على المستوى الدولي ، حتى لو شاء البعض تصنيفه في دائرة المناورات ولعبة الحرب الباردة ، يبقى من غير شك سقف اللعبة الذي لا مجال لاختراقه دون مغامرة الخطر بمصير البشرية .

وقد أدى ذلك الى اتفاق سوفياتي — اميركي على الخطوط العريضة لازالة بؤرة التوتر هذه ، بقصد تجاوز خطر المجابهة — اولا — ودعما لسياسة الوفاق بينهما ثانيا ، التي لا مجال لشك في حرص القوتين الاعظم على استمرارها لاسباب لا يدركها الا من كان في موقعهما من حيث القوة والتقدم والطموح .

هذه الخطوط المتفق عليها ، لا تزال حتى هذه اللحظات غامضة وعامة ، ومكثفة في نقطتين اساسيتين : الاولى تضمن بقاء اسرائيل آمنة ، مقابل الثانية التي تشتمل على شقين يتناول احدهما ضمان انسحاب اسرائيل من كل ما احتلته من ارض عربية عام ١٩٦٧ ، والثاني يتناول ضرورة الالتزام بحقوق شعب فلسطين المشروعة واحترامها .

ثالثا : وكنتيجة لهذا كله ، اي وصول الصراع الاقليمي الى نقطة التقاطع مع الصراع الدولي ، في مرحلة يلتزم بها المعسكران الجباران بسياسة اللامجابهة والوفاق، فانه يصعب علينا أن نتصور اي تجاوز لهذا الاتفاق السوفياتي — الاميركي حول مصير المنطقة حتى ولو استؤنف القتال على النمط الذي اعتمدناه في جميع حروبنا مع اسرائيل بما فيها حرب ١٩٧٣ . فالقتال المستمد لامكانيات استمراره من الخارج ، بالنسبة الينا كما بالنسبة للعدو ، مهما سجل من نتائج ، سيبقى في نتيجته النهائية خاضعا لقوانين الوفاق الدولي ، اي لوفاق الدولتين المنتجتين للسلاح ، وضمن الاطار العام للمعادلة المتفق عليها والقاضية ببقاء اسرائيل من جهة ، مقابل انسحابها من الارض العربية المحتلة وحقوق شعب فلسطين المشروعة من جهة ثانية .

وفي ظني انه من المستحيل في هذه المرحلة ، ولفترة قد تطول او تقصر بانتظار جديد يطرأ على الميزان الراهن لقوى الدول الكبرى ، ان يتمكن اي من طرفي الصراع في هذه المنطقة ان يتجاوز ما اشرنا اليه من بنود الاتفاق الضمني الذي يكفل — امريكيا — بقاء اسرائيل آمنة ، كما يكفل — سوفياتيا — تحرير ما احتل عام ١٩٦٧ مقرونا بالالتزام بحقوق شعب فلسطين .

ولمزيد من توضيح الصورة ، رغم قسوة الافتراض الذي سأسوقه ، فاني اعتقد ان الولايات المتحدة ملزمة بردع اسرائيل والضغط عليها للعودة الى حدود ٤ يونيو